

Distr.: General  
5 May 2011  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان  
الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى  
من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي  
والاجتماعي لعام ٢٠١٠

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق  
عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

سيركز جزء التنسيق على دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز تنفيذ الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠. ويتناول هذا التقرير الطرائق التي يمكن بها للمنظومة تعزيز قدرتها لكفالة تنسيق العمل، مع إعطاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دور القيادة. ثم يستعرض التقرير التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الشاملة التي حددها الإعلان الوزاري. وترد في الفرع النهائي من هذه الوثيقة توصيات بشأن هذين الجانبين.

\* E/2011/100

\*\* أعد هذا التقرير بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.



## أولا - مقدمة

١ - في القرار ٢٩/٢٠٠٨، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكريس جزء التنسيق من جدول أعماله لاستعراض تنفيذ الإعلان الوزاري الذي جرى اعتماده في الاستعراض الوزاري السنوي للعام السابق. ومن ثم، فالموضوع الرئيسي لجزء التنسيق في عام ٢٠١١ سوف يتمحور حول تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢ - وتزامن اعتماد الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٠ مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بقرار من الجمعية العامة. وفي سنة واحدة لا أكثر، تحقق الكثير لضم الهياكل المكونة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتحديد أولويات العمل وتناول علاقات الهيئة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة. وجزء التنسيق من جدول أعمال المجلس يتيح الفرصة للوقوف على مدى التقدم في تعزيز تنسيق نهج منظومة الأمم المتحدة إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما يتيح جزء التنسيق، مع نهوض هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور القيادة، فرصة لتقييم هذا المعمار الجديد وكيفية إسهامه في توجيه الانتباه لمسائل نوع الجنس في كافة المجالات، على النحو الذي طلبه الإعلان الوزاري. وسيكون هذا الجانب محل تركيز الفصل الأول من هذا التقرير.

٣ - وأبرز الإعلان الوزاري أوجه الاتصال القوية بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبين جدول أعمال التنمية الأوسع، وكان الإعلان قد صدر قبل شهرين من انعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. كما فتح الإعلان آفاقا جديدة، ذلك أنه حدث للمرة الأولى أن أبرزت هيئة حكومية دولية عددا من القضايا الشاملة، حيث يتوقع أن يؤدي العمل في هذا الشأن إلى التعزيز الإيجابي للأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا بخصوص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن ثم، سوف يركز الفصل الثاني على كيفية استخدام منظومة الأمم المتحدة القضايا الشاملة كبواعث لتعجيل التقدم والمضي على نحو منسق.

٤ - ولا يغطي هذا التقرير جميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان. وجرار تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن تعميم منظور جنساني في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وسوف ينظر في هذا التقرير تحت بند جدول الأعمال ٧ (هـ). وتفاديا للازدواج، لن يركز التقرير الحالي على هذا البعد وينبغي قراءته جنبا إلى جنب مع التقرير المذكور أعلاه.

## ثانياً - تعزيز تنسيق نهج منظومة الأمم المتحدة إزاء مسائل نوع الجنس، مع هوض هيئة الأمم المتحدة بدور القيادة

٥ - في القرار ٦٢/٢٧٧، قررت الجمعية العامة أن الجهود المتواصلة المبذولة في مجال الاتساق على نطاق المنظومة ينبغي أن تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبار ذلك أحد مجالاتها ذات الأولوية<sup>(١)</sup>. والجمعية العامة، باعتبارها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أحد مجالات أولويات الاتساق على صعيد المنظومة، دشنت فترة من التشاور الكثيف أفضت إلى إصلاح معمار الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة باعتماد القرار ٦٤/٢٨٩.

٦ - وقبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أمكن تعيين عدد من الثغرات في المعمار القائم وعدد من التحديات لهذا المعمار. وكان من بين هذه الثغرات ضعف التنسيق بين اتخاذ القرارات وصنع السياسات على الصعيد الحكومي الدولي وبين التنفيذ على الصعيد القطري؛ وعدم وجود محرك معترف به يكون لديه السلطة والتمكن من موقع يقود منه؛ ونقص التمثيل عند مستوى اتخاذ القرارات على صعيد السياسة العليا؛ ونقص المساءلة والإرادة السياسية والدعم لأغراض المساواة بين الجنسين، وعدم توافر معايير على نطاق المنظومة؛ والافتقار إلى الموارد البشرية والمالية؛ وعدم وجود دعم كاف على الصعيد القطري لترجمة تحليل عنصر نوع الجنس في التقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى نواتج محددة ذات صلة بنوع الجنس؛ وعدم التأكيد بشكل كاف على الطلبات النابعة قطريا وكذلك جوانب الملكية بحفز قطري.

٧ - وثمة توقعات كبيرة بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستتناول هذه الثغرات والتحديات تمثيا مع الفقرة ٥٢ من القرار المنشئ للهيئة التي تنص على ضرورة أن "يسهم إنشاء الهيئة وتسيير عملها في تحقيق مزيد من الفعالية في مسائل التنسيق والاتساق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة ككل".

٨ - وبوجود هيكل تنظيمي جديد يهدف إلى إيجاد أوجه تلاحم بين المهام المعيارية ومهام الدعم التشغيلي وقيادة معززة وتمثيل كامل في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وأعمدته الثلاثة، تجد هيئة الأمم المتحدة للمرأة نفسها في موقع القيادة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كما طلب في الإعلان الوزاري.

(١) مجالات الأولوية الثلاثة الأخرى هي: توحيد أداء الأمم المتحدة على الصعيد القطري في الجانب المتصل بتنسيق الممارسات التجارية، والتمويل، والإدارة.

## ألف - رؤية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأولوياتها

٩ - وفقا للقرار المنشئ لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يقوم عمل الهيئة على المعايير المتفق عليها دوليا، وبخاصة المعايير المتصلة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(٢)</sup>، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"<sup>(٣)</sup> واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٤)</sup>.

١٠ - وقد خطت منظومة الأمم المتحدة خطوات هائلة على صعيد الاعتراف بالمساواة بين الجنسين ليس فقط كمسألة تخص المرأة وإنما كمسألة حقوق إنسان ومسألة إنمائية. وبصورة متزايدة، لا يفتأ تمكين المرأة والفتاة يعتبر ضروريا لتحقيق المساواة بين الجنسين ومتطلبا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١١ - وسوف يتمحور عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول خمسة مبادئ أساسية: توفير الدعم القائم على الطلب للشركاء الوطنيين من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقات والمعايير الدولية؛ دعم العمليات الحكومية الدولية لتعزيز الإطار المعياري وإطار السياسة العامة العالميين بشأن المساواة بين الجنسين؛ الدعوة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتركيز حقوق النساء والفتيات وبخاصة الأكثر استبعادا منهن؛ قيادة وتعزيز الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين؛ والعمل كوسيط للمعرفة والخبرة، بربط الممارسة بالتوجيه المعياري.

١٢ - وسيرا على هدي هذه المبادئ، التمسست هيئة الأمم المتحدة للمرأة آراء الدول الأعضاء وشركاء منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، عن طريق التشاور على نطاق واسع، وأعدت خطة استراتيجية لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠١١. وتزعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على خمسة مجالات مواضيعية ذات أولوية ضمن أنشطتها التشغيلية. ويرد فيما يلي تناول الأساس المنطقي ورؤية العمل في كل واحد من هذه المجالات.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/96.IV.13) الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٣) القرار دإ-٢٣/٢٣ المرفق والقرار دإ-٢٣/٣ المرفق.

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

## ١ - إفساح المجال لصوت المرأة ولقيادتها ومشاركتها

١٣ - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء من أجل سد الثغرات في قيادة المرأة ومشاركتها في جميع القطاعات وتبيان فوائد هذه القيادة للمجتمع ككل. ورغم الاضطلاع بكثير من العمل لتعزيز مشاركة المرأة على الصعيدين الوطني والعالمي، لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله. وضمان شغل المرأة مكانها السليم في اتخاذ القرارات يكفل لها تقرير مصيرها وزيادة استثماراتها في مجال تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نطاق واسع.

## ٢ - إنهاء العنف ضد المرأة

١٤ - سوف تتناول استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. وستدعم الهيئة الدول الأعضاء في إنشاء الآليات اللازمة لصوغ وإنفاذ القوانين والسياسات والخدمات التي تحمي المرأة والفتاة وتعزز مشاركة الرجال والفتيان، وتمنع وقوع العنف.

## ٣ - تعزيز تنفيذ جدول أعمال السلام والأمن للمرأة

١٥ - النساء والبنات يتأثرن أكثر من غيرهن بأخطار التراع المسلح، ومع ذلك فالنساء مورد لم تختبر إمكاناته بعد للإسهام في منع التراعات وفضها. وسوف تستفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الزخم الذي أوجدته الذكرى العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لدعم اتباع منظومة الأمم المتحدة نهجا متسقا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ وزيادة اشتراك المرأة في منع التراعات وفضها. وفي هذا الصدد، تقود هيئة الأمم المتحدة عملية وضع إطار استراتيجي داخل منظومة الأمم المتحدة، مع تحديد الغايات والمؤشرات ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، فمكتب دعم بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يخططان حاليا لبرنامج من ثلاث سنوات بشأن بناء السلام على نحو موات لنوع الجنس. وسيهتم هذا البرنامج بموضوع تمكين المرأة للاشتراك الفعال في جهود السلام والتعمير على الصعيد الوطني.

## ٤ - تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

١٦ - كما تأكد في الإعلان الوزاري، فإن للتمكين الاقتصادي للمرأة أهمية خاصة في سياق الأزمات الاقتصادية والبيئة العالمية. وسوف تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عنصر التنسيق بين الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان الأعمال الكامل للأمن الاقتصادي

والحقوق الاقتصادية للمرأة، بما في ذلك حقوقها في الأصول الإنتاجية والحماية الاجتماعية، مع تركيز خاص على المرأة في الريف.

#### ٥ - إعطاء أولويات المساواة بين الجنسين مكانة مركزية في عمليات التخطيط والميزنة والإحصاء على الصعيد الوطني والخلي والقطاعي

١٧ - لن يحدث تغيير مستدام وحقيقي في وضع النساء والفتيات ما لم تُخصَّص لذلك موارد كافية على الصعيد القطري. وستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار عملها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وشركائها الآخرين، بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في اعتماد منهجيات تخطيط وميزنة قائمة على الأدلة وبناء قدرتها على جمع البيانات الإحصائية وتحليلها، وذلك بهدف صياغة خطط للمساواة بين الجنسين وتقدير تكلفتها؛ وكفالة ميزنة مراعية للمنظور الجنساني؛ ودعم جهود الإبلاغ في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والجهود المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

#### باء - كفالة التنسيق والاتساق والمساءلة على نطاق شامل

١٨ - بينما حدّدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولويات المذكورة أعلاه للعمل مع شركائها، فإن التعاون مع باقي كيانات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة يظل أساسياً. وفي هذا الصدد، كلّفت الجمعية العامة الهيئة بقيادة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنسيق تلك الأنشطة وتعزيز المساءلة في هذين المجالين. وقد أثبتت التجارب السابقة أن التنسيق والاتساق في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين تعوقه عوامل مختلفة، منها ضعف الصلات بين الاتفاقات الحكومية الدولية وتنفيذها على أرض الواقع، وعدم وجود قنوات تمكّن الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني من إبداء آرائها بشأن ما يصلح وما لا يصلح. وقد أعدت الهيئة استراتيجية تنسيق تتضمن قدرة مكرسة لتعزيز التنسيق والاتساق والكفاءة والمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وستدعم هذه القدرة أيضاً تعزيز الشراكات مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني، لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الوزاري.

١٩ - ويندرج في صلب استراتيجية التنسيق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التزام بالعمل مع الآليات والأدوات التنسيقية الحالية لمنظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بمسألة المساواة بين الجنسين، على جميع المستويات، مع تبسيطها وتعزيزها عند اللزوم، وإقامة حلقات الوصل المفقودة بينها. وستسهم الدروس المستفادة والممارسات الواعدة المستقاة من آليات التنسيق

الحالية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونظام تنسيق الشؤون الإنسانية المدعوم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونظام المنسقين المقيمين، ومبادرة توحيد الأداء، في زيادة توضيح الطريقة التي ستتبعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تأدية ولايتها التنسيقية.

## ١ - التنسيق على الصعيد العالمي

٢٠ - ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الصعيد العالمي، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. فأركانها الثلاثة، وهي اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تتيح منابر هامة يمكن للهيئة من خلالها أن تعزز الاتساق في السياسات المتصلة مباشرة بالمساواة بين الجنسين على الصعيدين العالمي والقطري، وأن تكفل مراعاة جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة للمنظور الجنساني على النحو المطلوب. وتتيح الآن العضوية الرفيعة المستوى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع هذه الهيئات فرصاً جديدة لإقامة صلات أمتن بين عملية صنع القرار في هذه الهيئات وعمل الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وتجمع هذه الشبكة جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية في مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة لتحسين الاتساق وتبادل أفضل الممارسات ووضع نُهج مشتركة بشأن القضايا المحورية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم هذه الشبكة، وستواصل تيسير عمل العديد من الأفرقة الفرعية المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا أساسية، منها العنف ضد المرأة، وسلامة المرأة وأمنها، والتمكين الاقتصادي للمرأة.

## ٢ - التنسيق على الصعيد الإقليمي

٢١ - تستضيف لجان الأمم المتحدة الإقليمية الآليات التنسيقية الإقليمية، التي تجمع كل كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة المعنية. وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال الآليات التنسيقية الإقليمية من أجل تعزيز الاهتمام باحتياجات النساء والفتيات وأولوياتهن في إطار نظام المجموعات والمجموعات المعنية بالشؤون الجنسانية حيثما وُجدت. وستشجّع هذه الآليات أيضاً على إطلاع أفرقة المديرين الإقليميين على قرارات كل منها في مجال السياسات العامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك لأغراض المتابعة على الصعيد القطري.

### ٣ - التنسيق على الصعيد القطري

٢٢ - ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الصعيد القطري، من خلال نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تعزيز وتنسيق العمل بشأن المساواة بين الجنسين، مع تقديم الدعم إلى الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية باستخدام التوجيهات الصادرة عن فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

### ٤ - المساءلة

٢٣ - إضافة إلى الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد دعاها قرارها المنشئ إلى تعزيز مساءلة مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة عن أدائها في هذه المجالات. ويتطلب تحقيق نتائج فعالة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وجود آلية مساءلة ذات طابع مؤسسي على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين. وبينما تُظهر التقارير السنوية المقدّمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني أن بعض كيانات الأمم المتحدة أدرجت مسألة المساواة بين الجنسين ضمن أطر المساءلة الخاصة بكل منها، فإن القدرة المؤسسية على المساءلة عن الأداء على نطاق المنظومة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لا تزال غير كافية. وبالتالي، فإن وضع إطار للمساءلة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة أمر بالغ الأهمية. وفي عام ٢٠٠٦، دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين كيانات الأمم المتحدة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل على نطاق المنظومة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولكن ذلك لم ينفذ بعد.

٢٤ - وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين ونظام المنسقين المقيمين، ومع الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، من أجل وضع إطار مساءلة متفق عليه على نطاق المنظومة، وخطة عمل لوضع هذه الآلية موضع التنفيذ، حتى يتسنى لكل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة على حدة، وللمنظومة ككل، تحمل مسؤولية التزاماتها المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويمكن لهذا الإطار أن يعكس الأدوات التي ينبغي لكل كيان أن يستخدمها (كما يقوم بذلك العديد منها بالفعل) لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ورصد أدائه على المستوى المؤسسي. ويمكن لهذه الأدوات أن تشمل استخدام مؤشر مشترك للمساواة بين الجنسين لتعقب تخصيص الموارد، مثل ذلك الذي يستخدمه بالفعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المدعومة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٢٥ - ويمكن لهذا الإطار أن يشمل أيضا استخدام مؤشرات مشتركة لقياس مدى تأثير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري، كما تقوم بذلك بالفعل الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية في ٩٩ بلدا. وتتضمن حاليا التقارير السنوية للمنسقين المقيمين معلومات تقدمها هذه الأفرقة العاملة، وهو ما يوفر أساسا سليما للتحليل في المستقبل.

### ثالثا - سد فجوة تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بطريقة منسقة

٢٦ - يستعرض هذا الفصل التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك على ضوء القضايا الشاملة التي حُدِّدت في الإعلان الوزاري. ويستند إلى مساهمة كيانات منظومة الأمم المتحدة، ويسلِّط الضوء على أنشطتها المنفردة والمشاركة. وقد أُضيف فرع خاص بالصحة، نظرا للدور الهام الذي تضطلع به كيانات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، وما يكتسبه هذا القطاع من أهمية كبيرة في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية.

### ألف - المواقف التمييزية والقوالب الجنسانية، بما في ذلك في قطاع التعليم

٢٧ - إن منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز اتباع نهج شاملة ومتسقة لوضع حد للتمييز ضد المرأة. وتمثل إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق ذلك في المساعدة المقدمة إلى البلدان في التصدي للمواقف التمييزية والقوالب الجنسانية في نظام التعليم. وتقود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونسيف هذه الجهود فيما يتعلق بمحو الأمية والتعليم الأساسي، وقد دخلت اليونسكو في حوار في مجال السياسات العامة مع البلدان الأفريقية بشأن هذه المسألة. وأجري تحليل جنساني للكتب المدرسية في المدارس الابتدائية، وستُعدّ قريبا مجموعة تجريبية من النماذج التدريسية الجنسانية للمدرسين. ومن الأمثلة ذات الصلة في هذا المجال البرنامج التعليمي الذي نفذته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بدعم من اليونسكو، إذ حُلِّت من خلاله الكتب المدرسية المحلية وأُنخذت التدابير اللازمة لكفالة قيام مُدرّسي الأونروا باستخدام لغة محايدة وتجنب القوالب الجنسانية.

٢٨ - وتُبذل الجهود أيضا لكفالة إدماج المساواة بين الجنسين في صلب السياسات التعليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم التقني والمهني والتعليم العالي. ومن المجالات المحددة المثيرة للقلق استمرار انعدام الاهتمام بالنساء والفتيات وعدم إتاحة الفرصة لهن للعمل في الوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يكرّس الأدوار النمطية في

المجتمع، ومن المرجح أن يؤدي إلى نقص في عدد أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العشر إلى خمس عشرة سنة المقبلة. وقد انخرط الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في عملية لتوعية باقي وكالات الأمم المتحدة بهذه المسألة. وإضافة إلى ذلك، يعترف الاتحاد بدء الاحتفال بيوم دولي لعمل الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث ستدعى الشركات المتخصصة في هذا المجال ومؤسسات التدريب والجامعات إلى تنظيم يوم مفتوح للفتيات.

٢٩ - ووضعت الوكالات أيضا أدوات محددة، مثل مجموعة المواد الإلكترونية النموذجية للاتحاد الدولي للاتصالات المعنونة "توصيل مدرسة، توصيل مجتمع"، بشأن كيفية إقامة مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة. وبالمثل، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تعزز التعليم واكتساب المهارات اللازمة للتنمية الصناعية بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية، وذلك من خلال برنامج المنهج الدراسي لمباشرة الأعمال الحرة. فمن خلال هذه الدورة، المتاحة في ١٤٠٠ مدرسة، تُشجّع الفتيات على الدخول في مبادرات غير تقليدية للأعمال الحرة تتحدى الصور النمطية للمجتمع وتؤدي إلى تكوين موقف إيجابي إزاء الأعمال الحرة والأعمال التجارية والمهن الحرة. وأكدت أيضا لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، وهي لجنة حديثة النشأة مشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، على أهمية دور شبكات الاتصالات عريضة النطاق في تنفيذ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - والدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة وسيلة هامة تستخدمها منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى التصدي للقبول والتمييز. وقد قدّمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دراسة مواضيعية بشأن التمييز ضد المرأة<sup>(٥)</sup> إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته الخامسة عشرة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وعُقدت حلقة نقاش عامة ذات صلة بهذا الموضوع تمحورت حول احتمال إنشاء آلية خاصة للمجلس بشأن القوانين والممارسات التمييزية، وهو ما أسفر عن إنشاء فريق عامل معني بقضايا التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٣١ - واستخدمت منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل اليونيسيف واليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نهجا قائما على الحقوق لتعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، ما فتئ صندوق السكان يدعو إلى الربط بين الوفيات النفاسية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان،

(٥) A/HRC/15/40.

ويدعم لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صوغ تعليق عام بشأن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. وتشكل أيضا عملية الإبلاغ في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فرصة ثمينة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية للعمل معا من أجل دعم الحكومات في هذه العملية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قدم أكثر من ٥٠ فريقا قطريا دعما منسقا لإعداد تقارير بشأن الاتفاقية.

٣٢ - ورغم أن منظومة الأمم المتحدة تنفذ بعض أنشطة الاتصال في هذا المجال، ومن ذلك مثلا برنامج اليونسكو التدريبي للصحفيين، فإنه سيكون من المفيد للمنظومة أن تضع استراتيجيات إعلامية بشأن المواقف التمييزية والقوالب الجنسانية، باعتبارها أداة للتوعية والتأثير على نحو أفضل على المدى البعيد.

## باء - إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في جميع القطاعات

٣٣ - إن العنف ضد النساء والفتيات مشكلة متفشية لا تزال تؤثر على جميع المجتمعات في مختلف أنحاء العالم، وهي مشكلة معقدة تتطلب حلا شاملا. ومطلوب من منظومة الأمم المتحدة تطوير استجابة أكثر اتساقا لها، والبناء على جهود حملة الأمين العام "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، والحملة المكتملة لها "قولوا لا - اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة". وتتصدى استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لجميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، وتقدم الدعم للدول الأعضاء في هذا المجال. ويجري تطوير القدرات الوطنية عن طريق آليات مشتركة بين الوكالات، مثل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعنف ضد المرأة التي يشارك في رئاستها كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٤ - ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه عملية التصدي للعنف ضد المرأة في وضع نهج متعدد القطاعات. وثمة مثال هام على مجال طبقت فيه منظومة الأمم المتحدة هذا النهج ألا وهو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث نفذ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشطة مشتركة، تقوم على الاعتراف بأن العنف يمكن أن يكون سببا ونتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية. وتهدف استراتيجية البرنامج المشترك إلى التأكد من أن ٥٠ في المائة من البلدان التي تعاني من نسب إصابة مرتفعة بفيروس نقص المناعة البشرية أدمجت مكافحة الفيروس ضمن حملة الأمين العام "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" وأن ١٥ في المائة على الأقل منها شرعت في اتخاذ مجموعة شاملة من الإجراءات للتصدي للعنف ضد المرأة ومنعه.

وكانت المبادرة المشتركة "مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع"، بمثابة القوة الدافعة لحملة "أوقفوا الاغتصاب الآن".

٣٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عقد اجتماع عالمي للدفع في اتجاه دمج المبادرات الرامية إلى مكافحة العنف القائم على نوع الجنس ضمن الخطط الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الصعيد الإقليمي والقطري، عملت أفرقة الأمم المتحدة المشتركة على إدراج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ضمن حملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" واتخاذ إجراءات تدشين مشتركة، مع التركيز على المسائل المتعلقة بمختلف المناطق، مثل المشتغلين بالجنس في آسيا، والعنف في البلدان الخارجة من النزاعات في غرب ووسط أفريقيا ومخيمات اللاجئين في شرق أفريقيا. وكان هذا التعاون مثمرا، إلا أن إدماج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ضمن أنشطة حملة "اتحدوا" لا يزال يمثل تحديا في كثير من البلدان.

٣٦ - وبالمثل، يجري بذل جهود لإدماج التصدي للعنف ضد المرأة ضمن استراتيجيات الحد من الفقر من خلال توجي الاقتصاد في التكلفة والميزنة الجنسانية، الأمر الذي أصبح يشكل استراتيجية رئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان معا لجمع واستخدام وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس، بما في ذلك تطوير منهجيات إحصائية ذات صلة بالثقافة السائدة. وعلى الصعيد الميداني، وفي إطار حملة "١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس" التي أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠<sup>(٦)</sup>، نظمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أكثر من ١٠٠ حدث في غزة والأردن وسوريا، والضفة الغربية، تشمل برامج الوكالة للخدمات الصحية والتعليمية والإغاثة والخدمات الاجتماعية.

٣٧ - وقد أنشئ برنامج مشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث للمساهمة في التعجيل بالتخلي عن هذه الممارسة، في مجالات تنفيذ محددة في ١٢ بلدا وعلى الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠١٢. وتبذل أيضا جهود محددة للتصدي للعنف الجنسي ضد المراهقات. وتعد "معا من أجل الفتيات" من المبادرات المفيدة المتعددة الشركاء في هذا المجال، التي تضم مجموعة واسعة من منظمات الأمم المتحدة وغيرها.

(٦) يمكن الاطلاع على المواعيد والأنشطة على الموقع <http://16dayscwg1.rutgers.edu/campaign-calendar>

و <http://www.saynotoviolence.org/user/751>

٣٨ - ومنذ اعتماد الإعلان الوزاري، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل للخبراء بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، تم الإعداد لها بتجميع الممارسات الجيدة ضمن الجهود المبذولة لمنع العنف ضد المرأة. وسيتم تقديم ملخص لنتائج حلقة العمل هذه إلى الدورة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التي تعقد في حزيران/يونيه ٢٠١١. إضافة إلى ذلك، سيخصص جزء من المناقشة السنوية التي يجريها المجلس بشأن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، والتي تستغرق يوماً كاملاً، لمنع العنف ضد المرأة.

٣٩ - وبرزت كثيراً الجهود المشتركة على نطاق المنظومة، في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، في صور شتى من بينها الدور القيادي للممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ومن بين المبادرات المشتركة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى المذكرة التوجيهية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بشأن التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والتي سوف توضح أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في تطوير برامج لصالح الناجيات من العنف الجنسي.

٤٠ - وبذلت أيضاً جهوداً لتفعيل فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ويتم نشر فريق الخبراء هذا بسرعة في الحالات التي تدعو للقلق بشكل خاص فيما يتصل بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، من أجل مساعدة السلطات الوطنية على تعزيز سيادة القانون.

٤١ - ويعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه يشارك في قيادة المسؤولية عن تنفيذ الفقرة ٨ من القرار ١٨٨٨ بشأن المرأة والسلام والأمن، جهوده لمكافحة الإفلات من العقاب في حالات العنف الجنسي، ويقوم ببناء القدرات الوطنية لدعم سيادة القانون. ويشمل ذلك تعزيز قدرات المسؤولين القضائيين والزعماء الدينيين لضمان إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، بإتباع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية.

٤٢ - وثمة آلية هامة خاصة ببلد بعينه هي الفريق الرفيع المستوى الذي دعاه المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى الاجتماع في آب/أغسطس ٢٠١٠ لتلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بطرق شتى من بينها سبل الانتصاف والتعويضات المزمع إتاحتها لهم.

٤٣ - وفي جميع عمليات حفظ السلام، تعمل إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

وحماية النساء والفتيات منهنما. وقد مورست أنشطة مشتركة في هذا الصدد من قبيل مساعدة البلدان المضيفة على صياغة واعتماد تشريعات ذات صلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في كل من أفغانستان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، إلى جانب وضع استراتيجيات وطنية للاستجابة بفعالية لاحتياجات الضحايا/الناجيات. ومن الأنشطة العادية في هذا المجال أنشطة بناء القدرات التي تتم بتنسيق مشترك مثل التدريب، وبخاصة لأفراد الشرطة والقضاء، على منع، والتحقيق في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ومقاضاة الجناة. وقد أعدت بعثات حفظ السلام، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان، نماذج لتحسين الاستجابة لحالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من خلال إنشاء مراكز موحدة لتقديم المشورة والدعم الطبي والقانوني لضحايا العنف/الناجيات منه .

## جيم - تدابير لضمان التمكين الكامل للمرأة، بما في ذلك المشاركة المتساوية للنساء والرجال في عملية صنع القرار

٤٤ - تم التأكيد في الإعلان الوزاري على الحاجة إلى تعزيز دور النساء كقائدات وصانعات قرار في جميع القطاعات. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا المجال. فتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، مع نهوض هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور القيادة، أمر ضروري للاستفادة من خبرة كل عنصر من عناصرها، وكذلك البناء على الشراكات التي يقيمها كل عنصر. ومن شأن إحراز تقدم في هذا المجال دعم التغيير الاجتماعي على نطاق أوسع والمساعدة في معالجة المواقف التمييزية والقبولبة الجنسانية، وتعزيز قدرة المرأة كعامل للتغيير، وفتح الطريق لتمكين المرأة في مختلف القطاعات.

٤٥ - ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، من خلال تقديم الدعم للمساعدة الانتخابية، والدعم البرلماني، وتعزيز الإصلاحات الدستورية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الشركاء لدعم شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة، وهي بوابة رئيسية للمعرفة صممت لتلبية احتياجات جميع الأطراف المهتمة بالنهوض بالمرأة في دنيا السياسة.

٤٦ - وتيسر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية بيئة مواتية للتوظيف الشامل، من خلال برامج إيجابية للتوظيف ودعم قدرة المرأة على تنظيم المشاريع. وتشمل هذه الإجراءات التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديا إدخال تغييرات قانونية ومؤسسية تراعي الفوارق بين الجنسين في الامتثال لحقوق الإنسان ومعايير منظمة العمل

الدولية، وزيادة الاعتراف بالحق في المساواة في الأجر عن العمل المتساوي، وإزالة العوائق التي تحول دون الحصول على الائتمان، والتدريب والتكنولوجيا والأرض، والضمانات القانونية لحقوق الملكية والإرث.

٤٧ - وفي هذا الصدد، تعزز منظمة الأغذية والزراعة المساواة بين الجنسين في حيازة الأراضي والحصول عليها، سواء من خلال تقديم المعلومات أو تقديم الدعم للبلدان من أجل دمج الاعتبارات الجنسانية بفعالية في برامج حيازة الأراضي. وتحقيقاً لهذه الغاية، وُضعت قاعدة بيانات دولية بشأن نوع الجنس والحقوق المتعلقة بالأرض، بما في ذلك بيانات عن ٢٤ موضوعاً مختلفاً في ٧٨ بلداً. ووفقاً للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فقد خطت المرأة خطوات كبيرة نحو تحقيق المساواة في حقوق الملكية الفكرية، سواء من حيث الفرص أو مبدأ الاعتراف. وتبذل جهود خاصة لإشراك المرأة في البرامج التدريبية والتعليمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٤٨ - ويستند جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المبدأ القائل بأن التمكين الاقتصادي للمرأة أمر ضروري لمكافحة الفقر وتعزيز الأمن البشري. وبناء على الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والخمسين، سوف تدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد إلى تحسين حصول المرأة على التعليم والتدريب على الصعيدين النظامي وغير النظامي، لا سيما في مجال العلم والتكنولوجيا، وسوف تنسق جهودها مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز وصول المرأة إلى العمالة الكاملة والعمل اللائق.

## دال - الدور الحاسم للرجال والفتيان

٤٩ - تم الإعراب عن أهمية مشاركة الذكور من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل من خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(٧)</sup>، ومنهاج عمل بيجين<sup>(٨)</sup> والاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثامنة والأربعين للجنة وضع المرأة (٢٠٠٤). ومع ذلك، لم تبلغ الجهود المشتركة بين الوكالات بشأن دور الرجال والفتيان مدى واسعاً حتى الآن.

(٧) تقرير تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٥٠ - ومن خلال برنامج شركاء من أجل الوقاية، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها سبلا للعمل مع الرجال والفتيان من أجل التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في آسيا والمحيط الهادئ. وثمة أمثلة جيدة على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدور الرجال والصبيان في عدة بلدان ومناطق، من بينها شمال السودان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية ورابطة الدول المستقلة.

٥١ - وقد أدرجت بعض الكيانات التابعة للأمم المتحدة هذا النهج ضمن أنشطتها. ووضعت اليونيسيف توجيهات داخلية بشأن هذا الموضوع ونظمت نشاطا جانبيا على هامش دورة لجنة وضع المرأة لعام ٢٠١٠، وبحثت على وجه التحديد دور الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا في جهود الدعوة العالمية الحالية، ويقوم بتعبئة منظمات المجتمع المدني التي يقودها ذكور أو تعمل على إشراك الذكور في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٥٢ - ويمثل إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرصة لزيادة التنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بدور الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث يتعدى إدخال تغييرات هامة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية في أي مجتمع بدعم من نصف سكانه فقط.

## هاء - دمج المرأة بشكل كامل في الاقتصاد الرسمي

٥٣ - بالنظر إلى تركيز عدة وكالات على التنمية الاقتصادية، فإن منظومة الأمم المتحدة تقوم بدور نشط في تعزيز دمج المرأة في الاقتصاد الرسمي. ويقوم بتنفيذ معظم الأنشطة فرادى الكيانات في إطار ولاية كل منها. وسيتواصل وضع مبادرات مشتركة تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تلتزم بتعزيز "دراسة جدوى" من أجل تمكين المرأة اقتصاديا.

٥٤ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع عدد من الأدوات لتسريع وتيرة التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بجعل الحد من الفقر والسياسات الاقتصادية تعود بالفائدة على النساء والرجال، والفتيان والفتيات على حد سواء. ومبادرة إدارة السياسات الجنسانية والاقتصادية مبادرة إقليمية تعالج القيود المفروضة على القدرات المتعلقة بالشؤون الجنسانية لدى صياغة السياسات الاقتصادية وتنفيذ التخطيط الكلي في أفريقيا وآسيا. وخلال عام ٢٠١٠، جرى وضع أدوات جديدة في مجال السياسات لمعالجة الآثار الجنسانية الناشئة عن الضرائب والتجارة وخطط ضمان توفير فرص العمل، ولدراسة الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية.

٥٥ - وأفضى التعاون في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة بين مجموعة البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقا (الذي أضحي الآن هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى خطة العمل الجنسانية المعنونة "المساواة بين الجنسين باعتبارها عاملا اقتصاديا ذكيا". ويجري تنفيذ أنشطة رائدة تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديا، وقياس المؤشرات الرئيسية لهذا التمكين، والأهم من ذلك أنها تهدف إلى أن تنسب النتائج إلى الأنشطة. إضافة إلى ذلك، كلف البنك الدولي في عام ٢٠١٠ وحدة التحريات الاقتصادية بوضع مؤشر للفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة. وقد أعدت الوحدة أول تقرير لها في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٥٦ - وقدمت وكالات الأمم المتحدة تشخيصا ماثلا، وإن كان ذلك في قطاعات اقتصادية مختلفة، فيما يخص القيود التي تواجهها المشاريع التي تملكها أو تديرها نساء نتيجة للمواقف التمييزية التي تحول دون زيادة إمكاناتهن إلى أقصى حد وانضمامهن إلى الأعمال التجارية ورابطات أصحاب الأعمال واندماجهن بالكامل في الاقتصاد الرسمي. وتبذل جهود بشكل متزايد لتوفير استجابات للحالة الراهنة.

٥٧ - وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تنمية روح المبادرة لدى الإناث، ولا سيما في المناطق الريفية، وذلك من خلال استراتيجيات للنمو تتبع نهج البدء من القاعدة. ومن الأمثلة الناجحة على هذه الأنشطة مشروع جارٍ في الجزء الجنوبي من مالي يهدف إلى بناء قدرات المجموعات النسائية لإنتاج زبدة الشبّة ومنتجات أخرى. وقد استفادت أزيد من ١٠٠٠ امرأة من نقل المعرفة والتكنولوجيا، إلى درجة أن بعض الجماعات النسائية تمكنت من المشاركة في معرض دولي لمستحضرات التجميل في باريس. وقد أقيم الآن مشروع مشترك مع شركة فرنسية لمستحضرات التجميل.

٥٨ - وفي عام ٢٠١٠، قرر مؤتمر العمل الدولي النظر في اعتماد معيار عمل دولي جديد بشأن العمل اللائق بالنسبة لخدم المنازل: وهو عبارة عن اتفاقية تكملها توصية في مؤتمر عام ٢٠١١. وقد أضحي العمل المتزلي أحد أهم مصادر العمل للعمال المهاجرات.

٥٩ - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية على تعزيز وتعميم مراعاة العمل اللائق في الأرياف في ظل نهج يراعي الفوارق بين الجنسين. ويعزز مشروع مدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة المكانية الاقتصادية للشباب عن طريق تيسير إرساء أنشطة مدرة للدخل يمكن أن توفر العمالة للشابات.

٦٠ - وقد اتخذت المنظمة البحرية الدولية تدابير فعالة لسد فجوة التنفيذ فيما يخص المساواة بين الجنسين في الميدان البحري. ويقوم معهد القانون البحري الدولي حاليا بتدريب النساء

لكي يتغلبن على المعوقات الموقفية والبيئية ولتيسير حصولهن على الترقية. وهناك عدد من الزمالات من المنظمة البحرية الدولية تُمنح حصريا للمرشحات.

٦١ - وزادت المنظمة العالمية للملكية الفكرية وتيرة مشاركتها في الاجتماعات المعنية بالمرأة والملكية الفكرية وتنظيمها لتلك الاجتماعات بغرض المساهمة في توعية الجمهور بأهمية إشراك المرأة في الاختراعات وحقوق الملكية الفكرية. وهناك تقييم جارٍ لدراسة مدى مراعاة الأدوات المستخدمة لدعم الدول الأعضاء في استراتيجياتها الوطنية للملكية الفكرية. وسيشمل التقييم أيضا توصيات لتحسين عملية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على نطاق أنشطة الملكية الفكرية.

٦٢ - وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١١، أصدرت منظمة السياحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التقرير العالمي بشأن دور المرأة في السياحة لعام ٢٠١٠، وهو أول دراسة استقصائية لرصد مشاركة المرأة في قطاع السياحة في أنحاء العالم. ويشدد التقرير على أن السياحة وإن كانت توفر طائفة واسعة من فرص العمل المدرة للدخل بالنسبة للمرأة، فإن هذه الفرص كثيرا ما تتركز في الوظائف التي تنسم بتدني المهارات وتدني الأجور وعدم الاستقرار. ويتضمن التقرير توصيات لسد الفجوة الجنسانية عن طريق اتباع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين، وإدماج المساواة بين الجنسين في القرارات التي تتخذها الشركات.

٦٣ - وتشارك منظومة الأمم المتحدة على نحو متزايد في القضايا التجارية المتعلقة بالمسائل الجنسانية. وعلى الرغم من أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لم يتتوا بعد في ولاية محددة لمعالجة القضايا التجارية والجنسانية، يجري اتخاذ عدة خطوات ومبادرات عملية لإدماج المنظورات وطرق التفكير الجنسانية في أنشطة منظمة التجارة العالمية. وتشارك أمانة منظمة التجارة العالمية بصورة متزايدة في القضايا التجارية المتعلقة بالمسائل الجنسانية، بوسائل منها المشاركة على مستوى الإدارة العليا في اجتماعات المائدة المستديرة ذات التوجه الجنساني. وتتيح مشاركة الأمانة في هذه المناسبات رفع مستوى الرؤية، في حين أنه من المفهوم جداً أن القواعد التي تتبعها منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التي تبرمها "محايدة" من حيث اللغة والتركيز.

٦٤ - ويقوم مركز التجارة الدولية، بوصفه وكالة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، بتسليط الضوء على الأهمية الحاسمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المعونة لصالح التجارة باعتبارها عنصرا أساسيا لتخصيص الموارد بصورة فعالة، كما أنه يبرز الدور الذي يمكن أن تضطلع به وكالات الأمم المتحدة في التعاون مع الدول الأعضاء بشأن الأداء. فقد أقام مركز التجارة الدولية مثلاً، في عام ٢٠١٠، شراكة مع منظمة التجارة العالمية،

ونظم مائدة مستديرة للخبراء بشأن البعد الجنساني للمعونة لصالح التجارة. وقدمت نتائج هذا الاجتماع، الذي ضم خبراء من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإلى لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، حيث أوصى الأعضاء بأن يشتمل الاستعراض العالمي الثالث للمعونة لصالح التجارة، المزمع إجراؤه في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١١، على زيادة التركيز على القضايا الجنسانية. وجرى التشديد أيضا على ضرورة وضع مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين لتتبع استخدام الأموال المخصصة للمعونة لصالح التجارة من أجل ضمان توافر الموارد لسد فجوة التنفيذ، على نحو ما جرى تأكيده في الإعلان الوزاري.

٦٥ - ويشكل الإطار المتكامل المعزز أحد المجالات التي نسقت فيها جهود منظومة الأمم المتحدة والتي أحدثت تغييرا. والإطار عبارة عن برنامج متعدد الجهات المانحة يساعد أقل البلدان نمواً ويقوم بدور أكثر فعالية في نظام التبادل التجاري العالمي. والوكالات الشريكة للإطار هي صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وكشفت الدراسات التي أجريت لتشخيص التجارة بموجب الإطار إشارات قليلة جدا إلى القضايا الجنسانية في مجال التجارة، وهو ما أفضى إلى إصدار توصيات لتغيير نموذج الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري بما يكفي لتسجيل مواضع أوجه عدم المساواة بين الجنسين. واعتمد في وقت لاحق نموذج منقح وجرى اختباره، مما أسفر عن تحسين الرؤية فيما يتعلق بالقيود القائمة على أساس نوع الجنس في التجارة. ويقوم مركز التجارة الدولية، بناء على طلب من أمانة الإطار، بوضع نماذج تدريبية توضح نُهج تعميم مراعاة المنظور الجنساني والبرمجة المحددة الهدف التي يتوقع أن يبدأ تنفيذها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

٦٦ - وإحداث تغيير على مستوى وضع السياسات، يضع مركز التجارة الدولية منهجية لاستراتيجية التصدير على الصعيد الوطني تراعي الفوارق بين الجنسين لمساعدة البلدان على إطلاق العنان لطاقت المرأة في مجال التجارة. ولمساعدة منظمات الأعمال التجارية النسائية والجمعيات النسائية على ربط الأعضاء من بين صاحبات الأعمال التجارية بالأسواق العالمية، يقود المركز أيضا مبادرة تجمع بين الشركات والحكومات والمنظمات التي لها مصلحة في الشراء من البائعات، وذلك بالتعاون مع البائعات أنفسهن. واعتمد منهاج العمل العالمي المتعلق بالتزود من البائعات في تشونغتشينغ، الصين، في عام ٢٠١٠ في المنتدى العالمي لتنمية الصادرات التابع للمركز. وباب العضوية في منهاج العمل مفتوح، ويمكن أن يكون بمثابة نقطة دخول للمستفيدين من برامج الأمم المتحدة من بين الشركات المسجلة الجاهزة للتصدير والتي تملكها نساء، بغية التواصل مع المشتريين المحتملين.

## واو - تدابير لضمان عدم تعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة لأشكال متعددة أو خطيرة من التمييز

٦٧ - لقد تزايد الاهتمام الذي توليه منظومة الأمم المتحدة للنساء والفتيات المعوقات منذ اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك حاليا فريق مشترك بين الوكالات لدعم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، غير أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان قيام كيانات الأمم المتحدة بتنفيذ أنشطة محددة تستهدف تلك المجموعة. ويستدعي إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطبيعته الشاملة لقطاعات متعددة تنسيق مشاركة مختلف الكيانات.

٦٨ - وقد اعترفت بعض كيانات الأمم المتحدة بوضوح بخصوصية وضع النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وما فتئت اليونيسيف تشجع مواصلة النظر في مسألة "التقاطع" حيث تشهد النساء والفتيات التمييز الجنساني إلى جانب أشكال أخرى من التمييز، كالتمييز ضد نساء الشعوب الأصلية أو الأقليات، أو النساء ذوات الإعاقة. واستقدمت اليونيسيف مؤخرا مستشارا جديدا لشؤون إعاقة المسنين سيركز على الفتيات ذوات الإعاقة. وفي إطار فريق الدعم المشترك بين الوكالات، دعا صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا إلى تضمين وثائق الأمم المتحدة المشتركة تركيزا خاصا على احتياجات وحقوق النساء والفتيات المعوقات. وتشجع منظمة العمل الدولية التدريب على مباشرة الأعمال الحرة بما يوفر للنساء المعوقات وسيلة لبناء الثقة ولإيجاد سبيل لأنفسهن ولأسرهن في أفريقيا للخروج من دائرة الفقر.

٦٩ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دراستها المواضيعية الثالثة بشأن حقوق المعوقين إلى الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١١. وسلط التقرير الضوء على أن تجربة الرجال والنساء مع الإعاقة ترتبط بسياقات محددة. وفي هذا الصدد، يكتسي تعميم مراعاة الإعاقة ومعالجة أشكال متعددة من التمييز أهمية إذا ما أريد للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا أن تتحقق. واستجابة لذلك، شجع مجلس حقوق الإنسان في القرار ١٥/١٦ جميع الأطراف الفاعلة على إيلاء الاهتمام المناسب للقضايا الجنسانية، بما في ذلك العلاقة بين نوع الجنس والإعاقة، في سياق جهود التعاون الدولي.

## زاي - الدور الحاسم الذي تقوم به نساء الأرياف، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية، وما يقدمنه من إسهامات

٧٠ - أتاح العام الماضي فرصا غير مسبوقة للدفع بقضية تمكين المرأة الريفية اقتصاديا لتحل مكانة عالية في جدول أعمال السياسات الدولية والمضي قدما بالاعتراف بدور النساء

الريفيات باعتبارهن عاملاً للتغيير ومحركاً لبرامج الزراعة والأمن الغذائي. وكان الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة مهمة في هذه العملية. وتبلور توافق الآراء حول هذه القضايا في شكل التزامات للسياسة العامة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٩)</sup>، الذي يعترف بمساهمة النساء الريفيات في الزراعة والأمن الغذائي وبال حاجة إلى مزيد من العمل لدعم تمكينهن. وفي عام ٢٠١٢، ستركز لجنة وضع المرأة على تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وعلى التنمية والتحديات الراهنة باعتبارها الموضوع الذي يحظى بالأولوية لديها، ويتوقع أن تواصل الدفع قدماً بجدول أعمال السياسة العامة العالمية حول هذا الموضوع.

٧١ - ويساهم في تحقيق هذا التوافق في الآراء الأنشطة المشتركة التي يضطلع بها كل من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك الأنشطة المشتركة في مجال البحث وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة.

٧٢ - ومن المساعي الرئيسية التي بذلت في الآونة الأخيرة تقرير منظمة الأغذية والزراعة المعنون "حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١"<sup>(١٠)</sup>، الذي يركز على دور المرأة في الزراعة ويورد ما يثبت الدور الحاسم الذي تقوم به المرأة في نجاح برامج الزراعة والأمن الغذائي عموماً. ووفقاً للتقرير، فإن سد الفجوة الجنسانية في مجال الزراعة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة ٢,٥ إلى ٤ في المائة على الصعيد الوطني وإلى خفض عدد من يعانون نقص التغذية في العالم بنسبة تتراوح بين ١٢ و ١٧ في المائة، أو بمقدار ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون نسمة. ويقيم التقرير بصورة نقدية خبرات عدة دول، كما يعرض تدابير في مجال السياسة العامة.

٧٣ - وتمثل دراسة رائدة صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية أول نظرة شاملة للمسائل الجنسانية والعمالة في المناطق الريفية منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. وتفحص الدراسة المشتركة بعنوان "الأبعاد الجنسانية للعمالة في المجال الزراعي والأوساط الريفية: مسارات متباينة للتخلص من براثن الفقر - الحالة والاتجاهات والثغرات"<sup>(١١)</sup> أسئلة هامة نادراً ما يتم تناولها تتعلق بالمهام المختلفة التي يقوم بها كل من المرأة والرجل في الأرياف،

(٩) انظر القرار ١/٦٥.

(١٠) يمكن الاطلاع عليه في الموقع <http://www.fao.org/docrep/013/i2050e/i2050e00.htm>.

(١١) يمكن الاطلاع عليها في الموقع <http://www.fao.org/docrep/013/i1638e/i1638e.pdf>.

والتحديات التي يواجهها في تأمين سبل العيش، والاستجابات اللازمة التي تنص عليها السياسات لتعزيز دورهما في التنمية الريفية. ويتمثل حجر الزاوية للتحليل الوارد في التقرير في برنامج الأمم المتحدة لتوفير العمل اللائق. وأصدرت الوكالات أيضا مجموعة تتكون من سبعة تقارير موجزة جديدة عملية المنحى لفائدة الممارسين وواضعي السياسات فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للعمالة في الأرياف والعمل اللائق.

٧٤ - ويولي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اهتماما متزايدا للعلاقات بين الجنسين - وعلاقات القوة - على مستوى الأسرة المعيشية. وثمة شكل جديد لنهج المساواة بين الجنسين في الزراعة والمنشآت الصغيرة يركز على تعزيز التكامل في الإنتاج القائم على الأسرة: مساعدة الأزواج والزوجات على الاشتراك في تحسين الإنتاج الزراعي. مما يزيد الإنتاجية. ويتسم النهج الأسري بقوة خاصة في مجال تحسين الجودة في إطار سلاسل القيمة الزراعية، حيث كثيرا ما يكون على النساء بشكل تقليدي مسؤوليات التجهيز فيما بعد الحصاد. وعندما تدر التحسينات في الإنتاجية أرباحا كبيرة، تسهم في تقليل الهجرة الموسمية للرجال أو هجرهم الدائمة خارج المزارع، مما يحسن قدرة المجتمع على الصمود.

٧٥ - وقد وضعت الوكالات أدوات جديدة لتعزيز المعارف والخيارات السياساتية المتاحة للريفيات. وفيما يلي أمثلة لذلك:

(أ) مجموعة الأدوات الإحصائية للمسائل الزراعية الجنسانية التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهي قاعدة بيانات لجمع واستخدام البيانات الزراعية المصنفة حسب نوع الجنس، وهذه تمكن الأفراد والمنظمات من الوقوف على ماهية البيانات الزراعية المراعية للاعتبارات الجنسانية التي يتطلبها هؤلاء الأفراد وتلك الجهات، وكيفية جمع هذه البيانات وتحليلها (<http://www.fao.org/gender/agrigender/en>)؛

(ب) مشروع الفاو ديميترا "الريفيات والتنمية: تعزيز مهارات التواصل وإقامة الشراكات في مجال إدارة المعلومات"، وبدأ عمل هذا المشروع في أفريقيا، وهو أداة تمكن الريفيات، من إسماع الآخرين صوتهن، ومن زيادة فرص حصولهن على المعلومات، وذلك عن طريق جمعياتهن، وعن طريق المنظمات الشعبية؛

(ج) شبكة الممارسين "التنمية والمنشآت الزراعية المراعية للاعتبارات الجنسانية"، التي تشكلت في عام ٢٠١٠، وتألقت من أفراد ينتمون لمنظمات شتى، بقيادة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والتنظيم النسائي من أجل التغيير في مجالي الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛

(د) شبكة الوزيرات والقائدات في مجال الزراعة، التي انخرطت في دعم مشاركة الريفيات في مناسبات عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال العام الماضي، بما في ذلك مناسبة رفيعة المستوى عقدت باعتبارها جزءاً من الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠. وفي أعقاب ذلك، أعدت الشبكة خطة استراتيجية لفترة سنتين كي تعزز قيادة الريفيات ومشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار.

٧٦ - وخلال عام ٢٠١٠، تضمن كتاب إرشادي مواضيعي رائد أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "المسائل الجنسانية وتغير المناخ والتكيف المجتمعي" بحثاً في العوامل التي تؤدي إلى تفاقم أثر تغير المناخ على الريفيات، وأسدى مشورة بشأن كيفية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات التكيف مع تغير المناخ والتقليل من آثاره على الصعيد المجتمعي.

٧٧ - وفيما يتعلق بنساء الشعوب الأصلية، ففي آب/أغسطس ٢٠١٠، أقرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سياسة مؤسسية بشأن أفراد الشعوب الأصلية والسكان القبليين، أعدت من خلال جهود تعاوني شمل ممثلين عن الشعوب الأصلية، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وغيره من وكالات الأمم المتحدة. وتشجع هذه السياسة على التمكين الاقتصادي والاجتماعي لنساء الشعوب الأصلية من خلال مبدأ المساواة بين الجنسين الذي تجسده. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل متزايد على تعزيز المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية في الحكم الديمقراطي، لا سيما في أمريكا اللاتينية.

٧٨ - وتشجع اليونسكو على تمكين المرأة في مجال الثقافة عن طريق إجراء مناقشات حول تقرير مقبل يتولى وضعه بشأن المساواة بين الجنسين والثقافة، وبشأن إيجاد سياسة لليونسكو في المستقبل بخصوص التعامل النشط مع الشعوب الأصلية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً على نحو متزايد في هذا الصدد وفي سبيل دعم فرص حصول نساء الشعوب الأصلية ونساء الأقليات الإثنية على الخدمات الصحية الجيدة.

٧٩ - وبناء على الاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في إدارة التنوع البيولوجي والحفاظ على المعارف التقليدية، التي تمثل مصادر هامة للطب والرعاية الصحية، زادت المنظمة العالمية للملكية الفكرية من مشاوراتها مع جماعات نساء الشعوب الأصلية من أجل الوقوف على احتياجات الملكية الفكرية وتوقعات أصحاب المعارف التقليدية<sup>(١٢)</sup>.

(١٢) انظر على سبيل المثال: <http://www.wipo.int/women-and-ip/en/programs/tk.htm>.

## حاء - الحاجة لتعجيل التقدم صوب صحة المرأة

٨٠ - تدخل منظومة الأمم المتحدة في عدد من الشراكات الدولية البالغة الأهمية (الشراكة الصحية الرباعية المعززة بين المنظمات، والشراكة الصحية الدولية المعززة، وآلية الصحة ٨، وموامة الشؤون الصحية في أفريقيا)، التي تحددت باعتبارها شراكات استراتيجية وحاسمة كذلك في الماضي قدما بالجهود المبذولة دعما لصحة المرأة وتوسيع نطاق هذه الجهود، يتناول النظم الصحية الضعيفة والعمليات المجزأة للماخين.

٨١ - وكان بمثابة خطوة رئيسية إلى الأمام إطلاق استراتيجية الأمين العام العالمية من أجل صحة المرأة والطفل، في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمسائل الصحية، بما يشمل تحسين صحة المرأة عن طريق برامج متكاملة تهدف لتقليص معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال.

٨٢ - وداخل منظومة الأمم المتحدة، يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور رئيسي في هذا الميدان. فيسهم كل من برنامجه العالمي لتعزيز توفر السلع الأساسية اللازمة للصحة الإنجابية، وصندوقه المواضيعي المعني بالصحة النفاسية، في تحقيق هذا الهدف بشكل مباشر. وقد ساعد كل من البرنامج العالمي للقابلات الذي أطلقه الصندوق، والاتحاد الدولي للقابلات في معالجة أوجه النقص الحادة في الموارد البشرية اللازمة للصحة النفاسية.

٨٣ - وقد اتخذت وكالات أخرى مبادرات مثيرة للاهتمام في هذا الميدان. فعلى سبيل المثال، قام الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بإنشاء لجنة معنية بالمعلومات والمساءلة من أجل صحة المرأة والطفل. والهدف من ذلك هو قيادة عملية ترمي إلى اقتراح إطار للإبلاغ والرقابة والمساءلة بشأن صحة المرأة والطفل على الصعيد العالمي. وسيساعد هذا الإطار البلدان في رصد المجالات التي تستهلك فيها الموارد وكيفية إنفاقها، بما يتيح الأدلة اللازمة لبيان أي البرامج أكثر فعالية في إنقاذ أرواح النساء والأطفال.

٨٤ - وقد كلف مجلس حقوق الإنسان مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإعداد مجموعة تحليلية ثانية في موضوع الممارسات الجيدة والفعالة لمنع الوفيات النفاسية واعتلال الصحة لدى الولادة، وذلك بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد دعت المفوضية مختلف الجهات المعنية إلى أن تقدم إسهاماتها في هذه العملية.

٨٥ - ويجري تفعيل عنصر المساواة بين الجنسين لدى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق خطة البرنامج المشترك من أجل تعجيل إجراء

قطري معني بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية أطلق في عام ٢٠١٠. ويجري إبلاغ مجلس البرنامج المشترك على نحو منتظم بالتقدم المحرز في التنفيذ وبشأن النتائج المحققة، ويمثل هذا عملية فريدة من نوعها يتعاون فيها بشكل مشترك كل من الأمم المتحدة والمجتمع المدني والدول الأعضاء. ومنذ بدء خطة البرنامج المشترك، فقد عمل ما يزيد عن ٥٦ فريقا مشتركا تابعا للأمم المتحدة على تيسير تنفيذ هذه الخطة، بهدف أن تكون نصف الاستجابات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول ٢٠١٥ متركزة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨٦ - ويعمل البرنامج المشترك على نحو متزايد على إخراج الإيدز من العزلة، من أجل توجيه الاستجابات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية لصالح الأهداف الصحية والإنمائية الأوسع، وتشجيع إنجاز الأهداف ٣ و ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠١٠، انضم البرنامج المشترك إلى الشراكة الصحية الرباعية المعززة بين المنظمات<sup>(١٣)</sup>. وقد اتخذت منظمة الصحة العالمية أيضا خطوات عملية لمنع تآنيث وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما يشمل العمل على اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية إزاء أوجه ضعف من يعملون في المهن الجنسية ومستخدمات المخدرات بالحقن.

٨٧ - وفي عام ٢٠١٠، تم إقرار توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٠ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعالم العمل. وتدعو التوصية إلى اتخاذ طائفة واسعة من التدابير في أماكن العمل أو من خلال أماكن العمل للحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والتخفيف من تأثيره. وقد أشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكات من النساء المصابات بالفيروس/الإيدز من ١٤ بلدا في عمليات استعراض الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٨ - ونظرا لأن الأمراض غير المعدية، وهي بشكل رئيسي أمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض السرطان، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، ومرض السكري، هي من الأسباب الرئيسية في وفيات النساء في البلدان المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل، فقد وضعت منظمة الصحة العالمية عددا من الأدوات التي تعالج هذه القضايا، من قبيل مجموعة MPower التي تضم ستة تدخلات سياساتية تتسم بالفعالية من حيث التكلفة تتعلق بالحد من استخدام التبغ، وإتباع نظام غذائي، والنشاط البدني، وإساءة استخدام الكحوليات، والتدابير الوقائية. وسيعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية والحد منها في ١٩-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك. وانطلاقا من التزام رؤساء الدول

(١٣) صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسيف، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

والحكومات بتوسيع نطاق الإجراءات في هذا الميدان، يتوقع من منظومة الأمم المتحدة أن تكفل أن تكون الاستجابات للأمراض غير المعدية لدى النساء في صدارة الجهود المبذولة لرتق الفجوة في التنفيذ.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٩ - يشهد هذا التقرير على الزخم الإيجابي لدى منظومة الأمم المتحدة صوب التشجيع على وجود خطة أكثر متانة وأفضل تنسيقاً تعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويمضي المزيد من الجهود قدماً في قطاعات مختلفة من أجل تقليص الفجوة في التنفيذ، على النحو الذي دعا إليه الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمثل إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرصة للمنظومة بأكملها كي توسع من نطاق جهودها وتزيد من وضوح دورها في هذه القضايا. وفي هذا الصدد قد يرغب المجلس في التأكيد على العناصر التالية:

(أ) أن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة يمثل على حد سواء تعزيزاً مطلوباً بشكل كبير لقدرة منظومة الأمم المتحدة على مناصرة مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومجهوداً رائداً يبذله كيان تابع للأمم المتحدة يدعم كلا من العمليات المعيارية العالمية والأنشطة التشغيلية على الصعيد القطري؛

(ب) أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها كياناً جامعاً، تمثل طريقة جديدة لمزاولة الأعمال لدى الأمم المتحدة، ومن ثم فهي تتطلب سبلاً مبتكرة ومرنة للدعم، بما في ذلك الدعم المالي، من مختلف الجهات المعنية؛

(ج) أن التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة عن طريق سبل التنسيق القائمة، سيسهم في تعزيز الاتساق على صعيد المنظومة بأكملها؛

(د) أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عليها مسؤولية الاضطلاع بدور هام، على النحو الذي دعا إليه مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في وضع خطة عمل من أجل إعداد إطار للمساءلة التشغيلية لدى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك جهودها على الصعيد القطري، عن طريق نظام المنسق المقيم والأفرقة القطرية.

٩٠ - وفي هذا السياق، من المهم أن تركز جميع الجهات المعنية ذات الصلة على الدروس الرئيسية المستفادة وعلى الممارسات الجيدة من أجل إحراز تقدم ملموس لصالح النساء والفتيات، تماشياً مع تنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٠. ويرد أدناه موجز لبعض المجالات التي تتطلب مواصلة العمل من جانب هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، حسب الاقتضاء،

بدعم من الحكومات وغيرها من الجهات المعنية، من قبيل المجتمع المدني والقطاع الخاص. وترد الخطوات المؤسسية التي يتعين أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة في هذا المسعى في التقرير المعني بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وهو مقدم أيضا إلى المجلس.

(أ) ليست المساواة بين الجنسين هدفا في حد ذاتها فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة أساسية من أجل تحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية، إذ إن تحقيق استفادة المرأة والرجل على قدم المساواة من الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية للحد من الفقر سوف يعجل من التقدم صوب تحقيق الأهداف. ويتطلب هذا المشاركة الكاملة المتساوية للمرأة في جميع عمليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي؛

(ب) ينبغي إعطاء الأولوية لتحسين ربط المكاسب التعليمية للفتيات والنساء بفرص العمل، بما يشمل الميادين الجديدة وغير التقليدية، عن طريق توسيع نطاق الفرص التعليمية، ودعم مهارات المرأة في مجالات الأعمال والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة المشاريع؛ وإتاحة فرص الحصول على خدمات دعم البحث عن الوظائف؛ وتقديم الحماية الاجتماعية؛ وتعزيز إمكانية التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة لكل من المرأة والرجل؛

(ج) يتطلب الأمر اتخاذ إجراء عاجل من أجل تنفيذ نهج نظامي وشامل يهدف إلى القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية؛ وينبغي أن يتضمن هذا الإجراء تركيزا متزايدا على الوقاية، وتدريب الموظفين الحكوميين، لا سيما موظفي إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الصحية، من أجل دعم الضحايا/الناجيات دعما فعالا، ومن أجل تناول الصلة التي تربط بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة؛

(د) يتطلب الأمر اتخاذ المزيد من التدابير الاستباقية من أجل إنهاء الممارسات التمييزية والقوالب الجنسانية التي تؤدي إلى استمرار غياب المساواة في علاقات القوة بين المرأة والرجل، مما يؤدي إلى عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات وعدم المساواة في فرص الوصول إلى الموارد واتخاذ القرار، ويحد من قدرة كل من المرأة والرجل على تحقيق كل ما يستطيعون تحقيقه؛

(هـ) مشاركة الرجال والفتيان بشكل أقوى شيء لا غنى عنه من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ويتطلب الأمر بذل جهود خاصة من أجل تعبئة منظمات المجتمع المدني العاملة بشأن مشاركة الذكور في تحقيق المساواة بين الجنسين؛

- (و) يتطلب الأمر بصورة ماسة بذل جهود لتعزيز فرص العمل اللائق للريفيات، في مجالات من قبيل الوصول إلى الموارد الإنتاجية والائتمان والتكنولوجيا؛
- (ز) ينبغي إدراج زيادة الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة إجراءات التصدي للأزمة المالية، بما في ذلك الإنعاش ومجموعات العناصر التحفيزية. وينبغي وضع الآليات الملائمة من أجل كفاءة وصول الموارد وسبل الدعم المحلية والدولية إلى المرأة. وينبغي أن تتضمن الاستجابات على ارتفاع وتقلب أسعار المواد الغذائية منظورا جنسانيا بشكل متسق من أجل الحيلولة دون أن يلحق بالمرأة أثر أكبر من الرجل؛
- (ح) يتطلب الأمر جمع البيانات وتحليل عوامل التمييز المتعددة من أجل كفاءة أن تكون السياسات العامة موجهة بشكل فعال إلى الوصول للفئات المهمشة من النساء، بمن فيهن المسنات والمهاجرات ونساء الشعوب الأصلية وذوات الإعاقة؛
- (ط) تمثل زيادة الاستثمارات في النظم الصحية العاملة بشكل جيد، وتمكين المرأة والمجتمعات المحلية من الوصول إليها، بسبل من بينها توسيع نطاق استراتيجيات الحد من الوفيات النفاسية وتعزيز برامج تنظيم الأسرة، أمرا رئيسيا من أجل تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ي) ثمة حاجة للتشجيع على زيادة الاهتمام المولى إلى البعد الجنساني في إجراءات التصدي للأمراض غير المعدية.